الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج113/03(02/24)/11-خ(12742)

# كلمة

## معالي الدكتور محمد علي الحويج

## وزيـر الاقتصـاد والتجـارة بدولـة ليبيا

## فـي

## اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## الدورة العادية (113)

## على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 15 فبراير/ شباط 2024

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**معالي السيد/ يوسف محمود الشمالي – وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية.**

**معالي السيد/ الدكتور أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.**

**السادة/ أصحاب المعالي والسعاة وزراء الاقتصاد والمال العرب.**

**السادة/ رؤساء المنظمات العربية المتخصصة.**

**السيدات والسادة**

**الحضور الكرام**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير باسم حكومة الوحدة الوطنية بدولة ليبيا وباسمي وباسم أعضاء الوفد الليبي إلى جمهورية مصر العربية؛ رئيساً وحكومةً وشعباً على حسن الاستقبال والتنظيم الذي نحظى به في كل دوراتنا، كما أتقدم إلى أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود والمشاركين في اجتماعات المجلس بدورته الثالثة عشر بعد المائة، بخالص التحية والتقدير والترحيب، ولا يفوتني أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير لمعالي السيد الدكتور/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي بذل ويبذل كل الجهد من أجل تطوير التعاون العربي. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى الجمهورية اليمنية على رئاستها للدورة السابقة وعلى ما بذلته من جهد وأداء جيد أسهم في إنجاح أعمالها.

**أصحاب المعالي والسعادة**

**حضرات السيدات والسادة**

يأتي اجتماعنا اليوم في وقت يشهد فيه عالمنا العربي ظروفاً اقتصادية وجيوسياسية صعبة، تتطلب منا جميعاً العمل بشكل مشترك على تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي والتعاون والتنسيق لمواجهة التحديات والتعامل مع هذه الظروف بروح المسؤولية والعزم وتكثيف الجهود لترسيخ دعائم السلام والاستقرار والنماء والازدهار لدولنا وشعوبنا كافة.

لا يخفى عليكم أننا أصبحنا في زمن تزايد فيه الاستقطاب الدولي والصراعات والنزاعات الإقليمية، والتكتلات الاقتصادية الفاعلة القادرة على التحرك الدولي والتفاوض الاقتصادي مع التكتلات الاقتصادية الأخرى وبشكل يحدث أثراً فاعلاً من حيث النتيجة مما استتبع ضموراً في قدرة الدول الفردية على التحرك أو إحداث أثر في أي تفاوض أو تحرك دولي هام اقتصادياً كان أم سياسياً.

إن هذا يدفعني لأقول إن العمل العربي المشترك والفاعل لم يعد مشاعر عروبية جياشة فحسب، بل أضحى حاجة وضرورة بقاء ونماء لكل منا وهو ما يستتبع وجوب تعظيمنا لجوامعنا وتمسكنا بها

وتجاوزنا لكل ما يفرقنا أياً كان، وهذا انعكس إيجاباً في جدول أعمالنا لهذه الدورة، وأهمها عقد اجتماعي جديد في الدول العربية نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام، ومشروع استشراف الرؤية العربية المستقبلية 2045، وإطلاق استراتيجية خاصة للشباب والسلام والأمن، وأيضاً الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الصحة في السعودية، أو مجال الرقمنة في الإمارات، أو مجال التطوير العمراني والبنية الأساسية في جمهورية مصر العربية.

لذا، فإن اجتماعنا اليوم هو فرصة تدعونا للوقوف على ما تم إنجازه من مشاريع التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، لاستكمال ما تم اقتراحه لهذه الدورة، ولتسريع وتيرة العمل بها لإتمام ما لم ينجز منها حتى الآن.

ولابد أيضاً من إيجاد الأطر الكفيلة والبيئة المواتية، لاستكمال ما تم اقتراحه في هذه الدورة لزيادة التعاون بين القطاع الخاص في بلادنا، فالقطاع الخاص محرك أساس للعملية الاقتصادية، وستنعكس توافقاتنا على قدرته لزيادة التعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية بين دولنا العربية. ولا شك أن ذلك سيشجع أيضاً الاستثمار المتبادل، وبما يحقق التكامل الاقتصادي ويبني اقتصاداً إقليمياً قادراً على تحقيق النمو ورفد المسيرة التنموية في جميع بلادنا العربية.

**أصحاب المعالي والسعادة**

**حضرات السيدات والسادة**

ما زالت دولنا تواجه تحديات كبيرة تمس الأمن الغذائي لبلداننا، مما يتطلب وضع رؤى للأمن الغذائي والدوائي معاً. وأيضاً، بسبب التطورات المتلاحقة، والمتمثلة بتسارع وتيرة الحرب الروسية – الأوكرانية وما تبعها من موجات في ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية. ومن هذه المنطلق نرى أن تركز اجتماعاتنا على اعتماد آليات، وسياسات ملائمة؛ للوصول إلى عالم عربي خالٍ من الفقر والجوع والأمراض، تتوافر فيه كل مقومات الحياة الكريمة، ومستوى لائق يؤهله لمواكبة مستجدات العصر، والشروع في تنفيذ منطقة التجارة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، بما تشمله في حماية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.

كما لا يخفى على معاليكم أن التأثيرات والتقلبات الجوية خلال عام 2023 التي مرت بها دولة ليبيا، أدت إلى حدوث كوارث طبيعية ألقت بظلالها على مدينة درنة، مما تسبب وفاة أكثر من 11 ألف مواطن ليبي، وقد وصلت نسبة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في المناطق المنكوبة شرق البلاد إلى نحو 70%، وإن دولة ليبيا تدعو المؤسسات العربية المالية المشاركة في إعادة إعمار ليبيا وفق المعايير الدولية.

ولا يفوتني أن نشير إلى أهمية المقترح المقدم في البند الثاني عشر في الدورة الأربعين المنعقدة في طرابلس في شهر ديسمبر الماضي، بشأن إعادة تأهيل المدن المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية وما شاهده عالمنا العربي من فيضانات وزلازل وكوارث، كانت عواقبها كارثية في دولة ليبيا وغيرها.

**أصحاب المعالي والسعادة**

**حضرات السيدات والسادة**

التنمية أساسها الاستقرار والأمن، وهذان غائبان بشكل كبير في بعض دولنا العربية، من هنا علينا أن نطلق جهوداً أكثر فاعلية لحل كل أزمات منطقتنا وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي والنزاعات المحلية والتدخلات الدولية السلبية.

إن الأمانة التي تحملناها تحتم علينا العمل بكل السبل لتقديم كافة أوجه الرعاية الممكنة للعشب الفلسطيني ولأسرهم ولكافة ضحايا الحرب الذين يدفعون ثمناً باهظاً نتيجة للحرب والعدوان على الشعب الفلسطيني من قبل الكيان الصهيوني. وهذا يتطلب منا توحيد موقفنا وتعزيز جهودنا على الساحة السياسية والاقتصادية الدولية، وبما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإنشاء دولته وحياته المستقرة، كما نؤيد بقوة وضع برنامج عربي ودولي لإنقاذ شعب فلسطين اقتصادياً وسياسياً.

أنتهز هذا الملتقى لأتقدم إلى أصحاب المعالي والسعادة بالدعوة إلى حث الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في دولهم نحو المشاركة الفاعلة في إعادة الإعمار وبناء مدينة درنة والوقوف إلى جانب دولة ليبيا في مثل هذه الظروف من أجل استقرارها ونمائها الاقتصادي.

وفي الختام نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما في صالح بلداننا العربية، وستبقى دولة ليبيا تبذل كل جهد ممكن لتعزيز التعاون والعمل العربي المشترك، ولتحقيق التكامل الاقتصادي بيننا، انطلاقاً من إيماننا المطلق بأن في تعاوننا وتعاضدنا الخير لكل دولنا وشعوبنا، وعودة الاستقرار والنماء إلى دولة ليبيا والدول العربية.

**سائلين الله العالي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير أمتنا وشعوبنا.**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**